# الاقتصاد والتبعية السياسية..... حقيقة أم خيال

م. د. أحمد عبد الزهرة حمدان*

سوف يكون عصرنا هو العصر الذي شهد نهاية عهد الأسواق التي تنظم نفسها ذاتياً ، فهناك مئات الملايين من البشر الذين اكتووا بنار التضخم ، وأصبح مبدأ تثبيت أسعار الصرف هو حجر الأساس في الفكر السياسي لدى الحكومات والشعوب. كما اصبح سداد الديون الأجنبية إضافة الى تثبيت سعر الصرف أساساً للقرارات السياسية الرشيدة ؛ بل اصبح عدم الإضرار بمصالح القطاع الخاص وعدم الإخلال بالسيادة القومية لا يمثلان تضحية كبرى في سبيل الحفاظ على نظام مالي متكامل .

أعلاه وصف Karl Polanyi للاضطرابات الاقتصادية التي تنتج عن التنظيم الذاتي للسوق (الليبرالية) في كتابه The Great Transformation : The Political and Economic Origins Of Our Time عام 1944 ، ولم يزل وصف بولاني يحظى بصدى واسع ، ففي بداية القرن الحادي والعشرين تبين لنا ان الإجراءات الخاصة بتثبيت أسعار الصرف ومحاربة التضخم والحرية غير المقيدة لانتقال رأس المال تعد " حجر الأساس للسياسات الرشيدة " في جميع انحاء العالم . تحليل بولاني لا يزال ينطوي على قيمة كبيرة واشارة واضحة على التدخل الحكومي في الاقتصاد .

وللبحث في المضامين السياسية للإجراءات الاقتصادية من الضروري الإشارة الى المشهد الاقسى من مشاهد علم الاقتصاد الكئيب Dismal Economics ، وهي فترة العشرينيات والثلاثينيات التي عانت فيها المؤسسات الاقتصادية والتنظيمية للدول الليبرالية من عدم الاستقرار نتيجة احداث الكساد العظيم ، وبدأت موجات الرفض تظهر من قبل معظم تلك الدول لتطال الأفكار الليبرالية الكلاسيكية واتخاذها اساساً في عملية الإدارة الاقتصادية والتي تدعو الى حرية الأسواق وتحجيم تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية .

وبدأت رحلة البحث عن بدائل فكرية تكون أساس لاعتماد فلسفة جديدة تجيز تدخلات سياسية وحكومية في النشاط التجاري والاقتصادي ، وبالفعل تم تطبيق عدد كبير من النظم والأفكار الاقتصادية لإعادة تحريك النشاط الاقتصادي المريض وإعادة التوزيع في مختلف الدول بداية من النظام الكينزي ووصولاً الى النظام الفاشي . والحقيقة التي لا غبار عليها ان الأفكار الكينزية قدمت اساساً ايديولوجياً أكثر من الفاشية للنظم التي تم تبينها في فترة ما بعد الحرب التي عُرفت بـــ " الليبرالية المقيدة Embedded Liberalism "، وعموماً لا يُعاب على السياسات الكينزية التمهيد للتدخل الحكومي وانما اثبتت النجاح على مستوى عدد من السياسات الاقتصادية من خلال اطلاق يد الحكومة بالاقتصاد ويُمكن القول ان الحكم على نجاح أي فكر او سياسة هو تقديم الحلول في الوقت المناسب (وقت تفاقم الازمة) ، وتوقيت طرح الأدوات الكينزية كان بالوقت الملائم ، عموماً في فترة لاحقة كانت هناك عدد من الانتقادات والاضافات على الفكر الكينزي والتي لا يطول المقام لذكرها.

ما دام الكلام عن العلاقة بين الدوافع السياسية والنشاط الاقتصادي ، ينبغي التعريج على اشهر النماذج التي حاولت تفسير العلاقة بين الدورات الاقتصادية والسياسية (الدورات بمعنى التغيرات التي تطرأ على الوضع الاقتصادي والسياسي) الا وهو منهج دورة الاعمال السياسية The Political Business Cycle Approach ، وقُدم هذا المفهوم لأول مرة في علم الاقتصاد عام 1943 من قبل الاقتصادي البولندي Michal Kalecki في ورقته " الجوانب السياسية للاستخدام الكامل " ، وتم تطوير الافكار أكثر من قبل الاقتصادي الأميركي Anthony Downs عام 1957 في ورقته " النظرية الاقتصادية للديمقراطية " والذي قدم خلالها نموذج سياسي يستند على التحليل الاقتصادي للسلوك السياسي ، ولكن يبقى النموذج الأول الذي قدم فيه تحليل نظري متكامل لدورة الاعمال السياسية مع اختبارها باستخدام منهجية علمية تجريبية هو نموذج نوردهاوس Nordhaus's model (1975)الذي قدمه من خلال بحثه " The Political Business Cycle " .

ان جوهر دورة الاعمال السياسية يتمثل بان النظام السياسي يستطيع ان يكون مصدر لتقلبات الاقتصاد الكلي او معززاً لها ، الحكومات تتدخل في الاقتصاد لزيادة حظوظها السياسية (الحكومة قد يكونها حزب او أحزاب متحالفة) متمثلة بزيادة فرصها بإعادة الانتخاب أو لتحقيق اهداف أيديولوجية ونتيجة لهذا النشاط الحكومي ستتولد دورات اقتصادية بدلاً من اتباع سياسة استقرارية مثلى اجتماعياً ، ويبنى هذا النموذج على وجود تفاعل بين الاقتصاد والسياسة من خلال حقيقة ان الناخب يتأثر بشكل كبير بالمكاسب الاقتصادية وبما

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

تحقق على مستوى الاقتصاد الكلي مثل معدل البطالة والتضخم والدخل الحقيقي والتي يمكن للحكومة تحفيزها باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية .

عموماً تولدت عدة اعتراضات على منهج دورة الاعمال السياسية وعدم واقعيتها خصوصاً في الولايات المتحدة ، وتم طرح وجهة نظر سياسية لتفسير السياسة الاقتصادية الكلية عُرفت بـــ " النظرية الحزبية Partisan Theory " والتي قُدمت من قبل الاقتصادي الأمريكي Hibbs ( 1977) ، توصل في تحليله بأن الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة والأحزاب الاشتراكية في أوربا آنذاك كانت أكثر نفوراً و رفضاً للبطالة واقل تجنباً للتضخم مقارنة بالحزب الجمهوري والأحزاب المحافظة في اوربا ، وقد تم اختبار هذه النظرية باستخدام منحنى فيلبس ، استدراكاً للأفكار المطروحة يُمكن القول ان استغلال الاقتصاد لتحقيق اهداف سياسية تكون واضحة عندما يكون هناك حزبين او أكثر يتنافسون على السلطة من خلال الممارسة الديمقراطية الانتخابات مستهدفة التأثير على قرار الناخب بواسطة الوعود التي تتضمن تحقيق منافع اقتصادية قائمة بالأساس على توقعات الناخبين بمدى صدق هذه الوعود، بالعكس تماماً في حالة الحزب الواحد (حالة النظام الشمولي) لن يكون هناك أي دور للانتخابات وبالتالي تكاد تختفي تلك الآثار او الدورات الاقتصادية المُحفزة بالممارسات السياسية وهو ما أشار له lesina (1987) ، وهذا ليست اشادة بالنظام الشمولي ولا أثقال لكفة الميزان مقابل النظام الديمقراطي؛ لان هناك احتمال كبير بتفشي الفساد السلطوي المبني على الانفراد بالسلطة وعدم وجود المنافسة السياسية ويستحضرني قول المؤرخ الإنكليزي اللورد جون دالبيرغ أكتون John Dalberg-Acton" ان السلطة تميل الى الإفساد ، والسلطة المطلقة تفسد بالمطلق " ، طبعاً لا يمكن التعميم ولكن هذه هي الحقيقة الغالبة .

واخيراً، ومروراً بوضع البلدان النامية فأن كثير من الأحزاب السياسية سببت مشاكل جمة لهذه الدول ونذكر عامل مهم هو الاستثمار ، من الملاحظ بأنه حتى لو كان هناك نمو في الاستثمار فأنه لم يؤد الى نمو الإنتاج ، وفي هذا الصدد نشير الى المشاريع الاستثمارية ذات الفائض الاجتماعي السلبي وهذه يمكن وصفها انها جاذبة سياسياً ويستخدمها السياسيون عندما لا يجدون وعود موثوقة يقدموها الى الناخبين/ المؤيدين مثل الوعود بتطوير الخدمات مثل الماء والكهرباء والتعليم التي ترتبط بتحسين الحياة الاجتماعية أو الوعد بالقيام او تسهيل قيام استثمارات تساعد على تقليل البطالة ولكن الحقيقة لا يتحقق تقليل البطالة وانما إعادة توزيع غير مرغوب بها حتى لو فعلاً أقيمت تلك الاستثمارات، لكن الحقيقة نادراً ما يصدق السياسيون بوعودهم ومن كثرة وتكرار الوعود في البلدان النامية دون جدوى اقتصادية وانما جدوى سياسية فقط بهكذا استثمارات اصبح الموضوع اقرب للكذبة الكبيرة او الكذبة الأكثر وضوحاً هذه الرؤية هي نظرية تقدم بها الاقتصاديان الانكليزيان James A.Robinson وRagnar Torvik ، واطلق عليه بـ" الفيَلة البيضاء White elephants " [1*].

عموماً تبقى صحة هذه الطروحات رهينة الظروف والواقع العملي ، ونترك للقارئ الحكم على مدى انطباقها على الواقع السياسي والاقتصادي في العراق ، في كلمات أخيرة لا يمكن حجب الحقيقة عن الفكر الواعي ولا يمكن الاتفاق على رأي واحد فاختلاف الرأي يولد البحث عن الأسباب ويصب في النهاية في إيجاد المعالجات ، وكما قال ميشيل دي مونتين احد أكثر الكتّاب الفرنسيين تأثيراً في عصر النهضة " لا يوجد نقاش أكثر مللاً من النقاش الذي يتفق فيه الجميع في الرأي " .

.....

.....

.....

(*) هذا المصطلح الحديث يعني باللغة الإنكليزية البريطانية الحديثة المشروع المكلف جداً وصعب المحافظة عليه مثل البنى التحتية غير الاقتصادية مثل المطارات ، السدود، الجسور ومراكز التسوق الخ ، كما استخدم هذا المصطلح في اميركا للاشارة للمشاريع العسكرية التي عفا عليها الزمن ، اما في النمسا يستخدمون هذا المصطلح على العمال أصحاب الإنتاجية المنخفضة والذين لا يمكن عزلهم ، اما في إيطاليا يستخدم للإشارة على المشاريع الممولة من الدولة ذات الفائدة الصغيرة .